جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

حاشية التفتازاني "ت٧٩٢هـ" على الوافية في شرح الكافية لركن الدين الأستراباذي "٧١٥هـ" ، دراسة تحليلية

Al-Taftazani's (d. 792 AH) Commentary on Al-Wafiya fi Sharh Al-Kafiya by Rukn al-Din al-Astarabadi (d. 715 AH), an Analytical Study

إعداد

أحمد محمد العمر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية في المناطق المحررة، سورية

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الرابع-نوفمبر)

(الجزء الأول (١٤٤٧هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٥/٦٢٧١م

حاشية التفتازاني "ت٧٩٢هـ" على الوافية في شرح الكافية لركن الدين الأستراباذي "٧١٥هـ" ، دراسة تحليلية

أحمد محمد العمر

كلية الآداب والعلوم الإنسانية في المناطق المحررة، سورية

البريد الإلكتروني : *Azam21072@yahoo.com*

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الحاشية التي كتبها العلامة سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) على كتاب "الوافية في شرح الكافية" لركن الدين الأستراباذي (ت ٧١٥هـ)، والذي يعد شرحًا مهمًا لمتن "الكافية في النحو" لابن الحاجب. تركز الدراسة على منهج التفتازاني في توضيح المسائل النحوية واللغوية المعقدة، وبيان دقته وعمق تحليله للقواعد النحوية. كما تستعرض الاختلافات في النسخ المخطوطة للحاشية، مما يساهم في تحقيق نص دقيق يعكس التطورات التي طرأت على الكتاب عبر الزمن.

تسلط الدراسة الضوء على مساهمة حاشية التفتازاني في إثراء التراث النحوي العربي، حيث لم تقتصر الحاشية على مجرد شرح النص بل قدمت شروحًا تفسيرية دقيقة، جمعت بين الأبعاد اللغوية والنحوية، مع استشهادات من مصادر متعددة تعزز الفهم. كما تفحص الدراسة المصطلحات النحوية التي استخدمها التفتازاني، وتطور الأفكار النحوية التي طرحها مقارنة بمؤلفي عصره، ما يجعل الحاشية مرجعًا هامًا لطلبة العلم والباحثين.

ختامًا، تؤكد الدراسة أن حاشية التفتازاني على الوافية تمثل حلقة وصل هامة بين تراث النحو العربي القديم والتطورات اللاحقة في هذا العلم، وأن تحقيق ودراسة هذه الحاشية يعد أمرًا ضروريًا للحفاظ على هذا التراث وإبرازه في السياق العلمي الحديث. كما تبرز الدراسة الدور المهم الذي لعبته الحاشية في تسهيل فهم المتون النحوية المعقدة، مما جعلها أداة تعليمية قيمة عبر العصور.

الكلمات المفتاحية: سعدالدين التفتازاني، الوافيه في شرح الكافية، النحو العربي، تحقيق المخطوطات، الحاشية النحوية .

Al-Taftazani's (d. 792 AH) Commentary on Al-Wafiya fi Sharh Al-Kafiya by Rukn al-Din al-Astarabadi (d. 715 AH), an Analytical Study

Ahmed Mohammed Al-Omar

Faculty of Arts and Humanities in Liberated Areas/Syria

Email: *Azam21072@yahoo.com*

Abstract:

This analytical study explores the marginal commentary (ḥāshiyah) written by Sa'd al-Dīn al-Taftāzānī (d. 792 AH) on al-Wāfiyah fī Sharḥ al-Kāfiyah by Rukn al-Dīn al-Astarābādī (d. 715 AH), a pivotal commentary on the foundational grammatical text al-Kāfiyah by Ibn al-Ḥājib. The research focuses on al-Taftāzānī's methodology in clarifying complex syntactic and linguistic issues, emphasizing his precision, analytical depth, and mastery of grammatical reasoning. It also presents a historical overview of the three texts—al-Kāfiyah, al-Wāfiyah, and the ḥāshiyah—highlighting their significance in the evolution of Arabic grammatical thought during the 8th century AH.

The study compares multiple manuscript versions of the ḥāshiyah, documenting textual variations and editorial developments. It analyzes al-Taftāzānī's approach to presenting grammatical issues, his use of linguistic and rhetorical sources, and his ability to move beyond traditional commentary into critical reinterpretation. The research also explores the terminology employed by al-Taftāzānī and its alignment with or divergence from contemporary usage, positioning the ḥāshiyah as a valuable reference for students and scholars of Arabic grammar.

In conclusion, the study affirms that al-Taftāzānī's ḥāshiyah represents a vital link between classical grammatical commentary and later developments in the field. Its critical edition and analysis contribute to the preservation and renewal of Arabic grammatical heritage. The commentary's clarity, depth, and pedagogical value make it a model for advanced grammatical studies and a key to understanding the layered structure of Arabic syntactic theory.

Keywords: Sa'd al-Dīn al-Taftāzānī , al-Wāfiyah fī Sharḥ al-Kāfiyah , Arabic grammar, Manuscript verification ,Marginal commentary.

مقدمة

يُـعَدُّ النحو العربي أحدَ أركان علوم اللغة العربية المهمّة ، يرمِي إلى حفظ اللسان العربيّ من الخطأ ، وصيانة القرآن الكريم من التحريف أو اللحن ، فكان علمًا يخدم الدّين والبيان معًا ، ومنذ نشأة هذا العلم على يد الرواد الأوائل ، مثل أبي الأسود الدؤليّ، وتطوره على يد علماء البصرة والكوفة ، تبلورت مناهج لغويّة كثيرة تميزت بمستويات متعدّدة من التأليف والتَّصنيف، ممَّا أدى إلى نشوء تقليد علميّ خاصّ تمثّل في صياغة المتون وكتابة الحواشي عليها.

وتُمَثِّلُ المتون النحوية مرحلة متقدمة من محاولات ضبط العلم وتقنينه وتيسيره للحفظ والتلقين ، إذ لجأ العلماء إلى اختزال القواعد النحوية في ألفاظ موجزة ، دقيقة ، محكمة السَّبك ، مكتملة المعنى ، لتكون صالحة للحفظ، ممّا يُسهّل على المُتَعَلّم استيعاب القواعد الأساسية قبل الخوض في التفصيلات والشروح ، وربّما يكون أشهر هذه المتون : الشّافية في علم الصَّرف لابن الحاجب ، والكافية في النحو لابن الحاجب ، اللَّتينِ حَظِيَتَا بمكانة خاصة في تاريخ الدرس النحويّ ، فأُقيمت عليهما الشُّروحُ الكثيرة ، وكتبت على شروحهما حواش ، جَمَعَتْ معظم مسائل النَّحو والصَّرف بطريقة تعليميّة مدهمشة في الإيجاز والدّقة.

والحواشي تقليد علميّ ازدهر في البيئة العربية ، وتعني في الأصل "الكتابة في هوامش المتن"، لكنها تطورت لتصبح مؤلّفات قائمة بذاتها تُعنى بشرح المتون أو الشّروح، ومناقشة الآراء، وتفصيل الأقوال ، وتصويب الأخطاء المنهجية والنحوية.

ويُلاحظ أنَّ العلاقة بين المتن والحاشية ليست علاقة شرح مباشر فحسب ، بل هي في جوهرها علاقة تفسير وتعليق وتحقيق ، ونقد واعتراض أحيانًا ، فالمتن – بطبيعته – يحمل طابع الإيجاز الذي يفتح المجال لتعدد الفهم، ويترك فجوات تحتاج

إلى ملء وتوضيح ، وهو ما تقوم به الحواشي ، كما أن الحواشي تتداخل مع الشروح كثيرًا ، بل تتفوق عليها أحيانًا في التفسير والتوسع.

ونتناول في هذه الصفحات حاشية سعد الدين التفتازاني "ت٧٩٢هـ" على شرح مهمّ من شروح كافية ابن الحاجب "ت٦٤٦هـ" ، هو الشرح المتوسّط من بين ثلاثة شروح وضعَها ركنُ الدّين الأستراباديّ "٧١٥هـ" على المقدّمة الكافية ، وهو الشَّرح المتداول بين الناس ، المشهور بـ "الوافية في شرح الكافية" ، أمّا الشرح الأول فهو الشرح الكبير في مسائل الكافية وغوامضها ، سمّاهُ الشَّارحُ : البسيط على الكافية ، ويُعَدُّ من الشروح المهمة على كافية ابن الحاجب ، وهو الشَّرحُ الأكبر ، أمّا الشَّرحُ الثالثُ فهو الشَّرحُ الصغير ، اختصرَ به ركنُ الدين الأستراباديّ شرحَهُ الأوَّل "البسيط على الكافية" ، فكان شرحاً ثالثاً للمقدّمة الكافية.

وقسّمنا البحث إلى ثلاثة مطالب :

١-**المطلب الأول** : سعد الدين التفتازاني وحاشيته .

٢-**المطلب الثاني** : منهج المحشّي ومصادره ، ووسائلُهُ التوثيقية .

٣- **المطلب الثالث**: مذهب المحشّي وآراؤهُ وترجيحاته.

المطلبُ الأوّل : سعد الدين التفتازانيّ وحاشيتُهُ :

هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين الهَرَوِيّ الخُراسانيّ العلّامة الشَّهير بالتفتازانيّ ، هذا ما أورَدَتْهُ معظم كتب التراجم التي ترجمت له [١] ، خلافاً لما ذكرَهُ ابن حجر العسقلاني من أنَّ اسمه "محمود"[٢] ، ويبدو أنّ الأرجح هو مسعود كما ذكرَهُ أصحاب التراجم ، أمّا ألقابُهُ التي ذكرَهُ بها العلماء فهي كثيرةٌ ، فقالوا : هو العَلّامةُ الثاني ، وسعدُ الدّين ، والسَّعد ، والتفتازاني ، نسبة إلى القرية التي ولد فيها، وهي تفتازان ، قرية كبيرة في بلاد خراسان[٣].

وللتفتازاني منزلة كبيرة في العلوم المختلفة ، إذ اتّكأت كثير من المصنّفات على آرائهِ ومؤلفاته ، فقد ذكر ابن حجر العسقلاني أنّ التفتازاني هو العلّامة الكبير ، صاحب التصانيف المشهورة التي تنافس العلماء في تحصيلها ، والاعتناء بها ، وكانت معرفة علوم البلاغة والمعقول قد انتهت إليه ، لا بالمشرق فحسب ، بل بسائر الأمصار ، إذ لم يكن له نظيرٌ في معرفة هذه العلوم[٤].

ويصفُهُ الشَّوكانيُّ "ت١٢٥٠هـ" بأنّهُ (متفَرِّدٌ بعلومهِ في القرن الثامن ، لم يكن له في أهلهِ نظيرٌ فيها ، وله من الحظّ والشّهرة والصِّيت في أهل عصره ، فمَنْ بعدهم ما لا يلحق به غيره ، ومصنّفاتُهُ قد طارت في حياته إلى جميع البلدان[٥] ، ويذكر

---

(١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة : ٢٨٥/٢ ، وكشف الظنون : ١١٣٩/٢ ، وشذرات الذهب : ٥٤٧/٨.

(٢) ابن حجر العسقلاني ، إنباء الغمر ، ٣٨٩/١ .

(٣) الزركلي ، الأعلام ، ٢١٩/٧ ، وكحالة ، معجم المؤلفين : ٢٢٨/١٢).

(٤) ابن حجر العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ١١٢/٦.

(٥) الشوكاني ، البدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع : ٣٠٥/٢ .

البغدادي السَّعد التفتازاني بأنّهُ الإمامُ العلّامة الفقيه الأديب[١].

وهذا يدُلُّ على علوّ منزلة العلّامة سعد الدين التفتازاني وفضله ، ونبوغه وتفوّقه العلميّ ، ورسوخ قدمه في العلوم المختلفة العقليّة والنقلية ، فهو عالم اللغة والنحو والتصريف والمعاني والبيان والأصول والمنطق.

وترك لنا التفتازاني كثيراً من الآثار العلمية في المجالات المختلفة تهافت طلبة العلم من أجل الحصول عليها ، لأنّها ذات قيمة علمية كبيرة ، ولها حظّ من المنزلة ، نذكرُ بعضاً منها :

١-شرح التصريف العزّي ، وهو أوّلُ كتاب ألَّفَهُ سعد الدين التفتازاني ، وهو مطبوع [٢].

٢-شرح تلخيص المفتاح "المطول" في علم البلاغة ، وهو مطبوع [٣].

٣-مختصر المعاني ، وهو مختصر المطول ، في علم البلاغة [٤].

٤-شرح العقائد النسفية ، وهو كتاب في علم الكلام ، وهو مطبوع [٥].

٥-تهذيب المنطق والكلام ، وهو كتاب في الفلسفة وعلم الكلام ، وهو مطبوع [٦].

٦-حاشية على الوافية في شرح الكافية ، وهو موضوع بحثنا.

---

(١) البغدادي ، هدية العارفين ، ٤٢٩/٢.

(٢) حاجي خليفة ، كشف الظنون : ١١٣٩/٢ .

(٣) حاجي خليفة ، كشف الظنون : ٤٧٣/١ .

(٤) حاجي خليفة ، كشف الظنون : ٤٧٣/١.

(٥) حاجي خليفة ، كشف الظنون : ١١٤٥/٢.

(٦) حاجي خليفة ، كشف الظنون : ١٧٨٠/٢ .

وقد توفي سعد الدين التفتازاني في صفر سنة ثنتين وتسعين وسبع مئة في سمرقند [١].

وكتب حاشيته النحويّة على شرح ركن الدين الأستراباديّ المتوسّط المسمّى " الوافية في شرح الكافية" ، وذكر أنّ سبب تأليف هذه الحاشية كان تلبية التماس ولده بحلّ مواضع مشكلة في الوافية ، إذ قال :(فإنَّ الولَدَ الأعزَّ لمّا التمسَ منّي حواشيَ كاشفةً لعويصات المتوسّط ، موضّحةً لمُعضلاتهِ ، فاتحةً لما أُغْلِقَ فيه ... أرَدْتُ أنْ أجمعَ من لطائف حواشي المتوسّط على الاختصار والاقتصار ، وعلى قدر الاحتياج والافتقار)[٢] ، ومن ذلك نرى أنّ ابنه كان محبّاً للعلم والمعرفة ، وحريصاً على تحصيله ، والإبداع في فنونه.

وكشَفَت الحاشيةُ مشكلات الوافية ، وعويصاتها ، وأوضحت معضلاتها ، وأبانت عن عباراتها ، وفتحت ما أُغْلِقَ فيها ، فقام المحشّي بجمع لطائف الكلام بطريق الاختصار والاقتصار ، وعلى قدر الاحتياج والافتقار ، فقد وصف تلك المواضع بأنّها لطيفة ، وقد كان في ذلك كله مختصراً بعمله ، مقتصراً على ما يدعو الوقوف عليه ، والكشف عنه ، وكانت الوافية كبيرة الحجم ، وتطرّق إلى الموضوعات : الكلمة ، وأقسام الكلمة ، وامتناع اجتماع التذكير والتأنيث في الخبر ، والحرف ، والكلام ، وحقيقة المضارع ، وخواص الاسم ، ومرفوعات الأسماء ، والحال ، والبدل ، وأسماء الإشارة ، وغير ذلك[٣].

وقد أطالَ وقوفَهُ على التمييز ، فذكره في مواضع كثيرة ، وفسّرَ أحوالَهُ وأنواعَهُ ، وترك الكلام على : تعدد الخبر، والمنصوبات ، والمنادى ، وتوابع المنادى ، وخبر

---

(١) الشوكاني ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع : ٣٠٤/٢.

(٢) حاشية التفتازاني : ١٣٧-١٣٨.

(٣) ينظر : حاشية التفتازاني ، ٩٥-٩٦.

كان وأخواتها ، وجمع التكسير ، ونائب الفاعل ، وأفعال القلوب (لذا جاءت حاشيَتُهُ كاشفةً لمواضع معيَّنة ، أي : إنّ الحاشية هي دراسة انتقائية في عبارات شرح الوافية ، ومن المؤكد أنَّ هنالك قضايا تحتاج إلى تدقيق وفحص في المواضع التي ترك التعليق عليها ، ولعلّ هذا هو السبب الذي جعل الحاشية مغمورة الذكر بين مؤلفات التفتازاني الشهيرة)[١] .

وعُنِيَ التفتازاني بالمصطلح النّحويّ في الحاشية ، فذكَرَ مفهومي التَّضَمُّن والتَّرَكُّب ، وعلّلَ سرّ اختيار أحدهما من دون الآخر ، فقال : ("ولهذا قال : ما تضَمَّنَ ، ولَمْ يَقُلْ : تركَّبَ" ، لأنَّ التركيبَ يقتضي وجودَ الأجزاء ، والتَّضَمُّن لا يقتضي وجودَها ، كما في قولِنا : أكْرِمْ ، فإنَّ أحدَ جزئيهِ غير موجود)[٢].

فقد تناولَ مصطلح "الكلام" وتعريفه ، ووقف عند قول ابن الحاجب "ما تضَمَّنَ" وعدم قولهِ "ما تركَّبَ" ، لأنَّ التَّضَمُّنَ لا يقتضي وجود الجزأينِ معاً ، قال المرادي :(لَمْ يشترطْ كثيرٌ من النحويينَ في الكلام سوى التركيب الإسنادي ، فمتى حصلَ الإسنادُ كانَ كلاماً ، ولَمْ يشترطوا الإفادة ، ولا القصد ، فالكلامُ عندَهم ما تضَمَّنَ كلمتينِ بالإسناد)[٣].

وقال شهاب الدين الأندلسيّ "ت٨٦٠هـ" :(حدُّ الكلامِ ما تضمَّنَ من الكلم ، أي : كلمتانِ فصاعداً ، تضمَّنَتا إسناداً مفيداً مقصوداً لذاتهِ)[٤].

وتناول التفتازاني تعريف الحال بعد ذكر كلام الشارح : (قولُهُ : الحالُ ما يُبَيِّنُ هيئةَ الفاعلِ أو المَفْعولِ به ، نحو: ضرَبْتُ زيداً قائماً ، أي : الحالُ ما يُبَيِّنُ هيئة

---

(١) حاشية التفتازاني : ٩٦.

(٢) حاشية التفتازاني : ١٥٥.

(٣) (المرادي ، شرح الألفية : ج١ ، ص٢٨ .

(٤) ابن قاسم المالكي "ت٩٢٠هـ" ، شرح حدود النحو للأبّذي: ٥١.

الفاعل ، نحو : جاءني زيدٌ راكباً ، أو هيئة المفعول به ، نحو : ضَرَبْتُ زيداً مجرَّداً عن ثيابهِ ، أو هيئة الفاعل والمفعول به معاً ، نحو: لَقِيْتُ زيداً راكبَيْنِ)[١] ، فعقَّبَ التفتازاني على كلام ابن الحاجب والأستراباذي بالقول :(فإنْ قُلْتَ : إنَّ التعريفَ منقوضٌ بقولنا : لَقِيْتُ زيداً وعمراً راكِبينِ ، لأنَّهُ حالٌ منهما ، لا من أحدِهما ، والحالُ أنَّهُ قالَ : أو المفعول به ، و "أو" يقتضي الانفصال ، قلتُ : إنَّهُ ليس كذلك ، إذ هناكَ مانعةُ الخُلُوِّ دون الجمع ، فافهمْ ، ولا ينتقضُ الحدُّ بقوله تعالى "اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا"[٢] ، لأنّ المضاف إليه لمّا كان في معنى المضاف لشدّة اتّصالهِ وامتزاجهِ به ، والمضافُ مفعولٌ ، فكانَ المضافُ إليهِ في حكمهِ معنى ، فجازَ أنْ يكونَ ذا حالٍ ، كما في قولهِ تعالى " أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا"[٣] ، كذا ذكرَهُ الشَّيخُ العلّامةُ صاحبُ المفصّل في أمالي الكتاب)[٤].

فقد أورد سعدُ الدين التفتازاني على هذا التعريف إشكالية من يسأل : هَلْ يُنْتَقَضُ التعريف بمجيء الحال من الفاعل والمفعول كليهما كقولنا : لَقِيْتُ زيداً وعمراً راكبَينِ؟ ، وأجابَ عن السُّؤال ، بأنَّ الأمرَ ليسَ كذلك ، فلا ينتقضُ التعريف بالقول : لَقِيْتُ زيداً وعمراً راكبَينِ ، ولا ينتقض الحدُّ بالآيتين الكريمتينِ المذكورتينِ لكون الحال قد جاء عن المضاف إليه ، لأنَّ المضاف إليه في حكم المضاف الذي وقع مفعولاً به.

---

(١) ركن الدين الاستراباذي "ت ٧١٥هـ" ، الوافية في شرح الكافية : ١٢١.

(٢) النساء : ١٢٥.

(٣) الحجرات : ١٢.

(٤) حاشية التفتازاني : ٢٠٧-٢٠٨.

المطلبُ الثاني :

منهج المحشّي ومصادرُهُ ، ووسائلُهُ التوثيقية .

أ-منهجُهُ :

انمازَ منهج سعد الدين التفتازاني في حاشيته على الوافية في شرح الكافية بالآتي :

١-سار التفتازاني على ترتيب الشارح في تناول الموضوعات النحوية ، بوصفه محشّياً لهذا الشرح ، على أنّهُ ترك مجموعة من الموضوعات لم يذكر تعقيبات أو تعليقات ، فقد ترك الكلام على : تعدد الخبر، والمنصوبات ، والمنادى ، وتوابع المنادى ، وخبر كان وأخواتها ، وجمع التكسير ، ونائب الفاعل ، وأفعال القلوب .

٢-عُنِيَ التفتازاني في مواطن كثيرة من حاشيته على الوافية بتوضيح كلام الشارح وبيانهِ وشرحهِ ، لإزالة الغموض والخفاء اللذين يعتريانِ بعض نصوصه ، وقد يبدأ كلامَهُ بكلمة "اعلَمْ" للدلالة على أصل القضية ، ومثالُ ذلك قولُهُ :(قولُهُ : التَّمييزُ ما يرفَعُ الإبهامَ المُستقِرَّ عن ذات مذكورة ، اعلَمْ أنَّ التمييزَ التَّفسيرُ والتَّبيينُ ، ومن جملة المنصوبات التَّمييزُ ، كـ "دِرْهماً" في : عشرينَ دِرهماً ، لأنَّهُ مشتملٌ على علم المفعوليّة ، وهو النَّصبُ ... "قولُهُ : يرفَعُ الإبهامَ" جنسٌ يدخُلُ تحتَهُ التَّمييزُ وغيرُهُ ، كعطف البيان والحال والصفة وغيرها ، فبقولهِ "المُسْتَقِرّ" أي : الذي كانَ بالوضع ، يُخْرِجُ عطفَ البيان ، والمرادُ باستقرار الإبهام : ما يكونُ إبهامُهُ ذاتيّاً ، أي بحسب وضعهِ الأوّل)[١].

وقد يعتمد في توضيحاته على آلية التقسيم التي تزيد الأمر بياناً ، فقد توقف المحشّي عند مفهوم المعرب والمبنيّ ، موضحاً ما ينضوي تحته من أقسام ، فقال :(

---

(١) حاشية التفتازاني : ٢٠٩-٢١٠.

الإعرابُ على ثلاثة أقسام ، إعرابٌ بالأصالة ، كإعراب الاسمِ ، وإعرابٌ بالمشابهةِ ، كإعراب المضارع ، وإعراب بالتَّبعيّة ، كإعراب التوابع ، والبناءُ أيضاً على ثلاثة أقسام ، الأوّلُ بالأصالة ، كبناء الحروف والفعل الماضي والأمر ، بغير اللام على أصحّ الأقوال ، والثاني بالمشابهة كالأسماء المبنية ، والثالث بالتبعية ، كالمنفيّ والمنادى في قولك : لا رجلَ ظريفَ ، ويا زيدَ بنَ عمرٍو)[١].

٣-يميلُ المحشّي أحياناً إلى ذكر الحدود النحويّة والتعريفات ، ويتناولها بالشرح والتعليق ، نحو قوله :("قولُهُ : فصارَ تقديرُ الحَدِّ : الاسمُ كلمةٌ" ، وإنّما اختارَ المصنّفُ في تعريف الاسم "الكلمة" دون اللفظ أو الشَّيء ، لأنَّ الكلمةَ جنسٌ قريبٌ ، واللفظَ جنسٌ بعيدٌ بمرتبةٍ ، والشَّيءَ جنسٌ أبعدُ ، وفي التعريف إيرادُ الجنس القريب أولى من البعيد فضلاً عن الأبعد)[٢] ، وقال في موضع آخر:(الاسمُ ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة)[٣].

ويذكر في أحيان أخرى التعريف اللغوي مع الاصطلاحيّ للحدود والموضوعات زيادةً في الإبانة والإيضاح ، قال في التنوين :(التّنوينُ : مصدرُ : نَوَّنْتُ الاسمَ تنويناً ، إذا أوجَبْتَ في آخرهِ نوناً ، وهو مأخوذ من النّونِ السّاكنة ، اعلَمْ أنَّ خاصَّةَ الاسمِ – وهو الألف واللام والتنوين – لا يجتمعانِ معاً في شيء واحد)[٤].

٤-يلجأ المحشّي أحياناً إلى ذكر الخلاف النَّحويّ بين العلماء ، ثمّ يرجّح أحد تلك المذاهب ، ومثالُ ذلك قولُهُ :(اعلَمْ أنَّ العلماءَ اختلفوا في المضارع ، فقالَ بعضُهم : إنَّهُ حقيقةٌ في الحال ، ومجازٌ في الاستقبال ، وقال بعضُهم : إنّهُ حقيقةٌ في

---

(١) حاشية التفتازاني : ١٧٠.

(٢) حاشية التفتازاني : ١٥٦)

(٣) حاشية التفتازاني : ١٦١ .

(٤) حاشية التفتازاني : ١٦٤.

الاستقبال ، ومجاز في الحال ، وقال الآخرون : إنّهُ مشترك بينهما ، هذا أصحُّ من الأوَّلَيْنِ ، لأنَّنا نجدُ في كثير من المواضع في القرآن العظيم مشتركاً بينَ الحال والاستقبال ، من سباق الكلام وسياقه)[١].

٥- يميل أحياناً إلى أسلوب المحاورة ، وهو ما يسمّى بالفنقلة ، نحو قوله :(فإنْ قُلْتَ : يلزَمُ ممّا ذكرْتُم أنْ يكونَ الضّمير راجعاً إلى المرفوعات ، فيكونُ التعريف للأفراد لا للماهية ، وهو باطلٌ ، قُلْتُ : إنَّ الضمير يجوزُ أن يكون راجعاً إليها ، ولا يلزمُ منه التعريف للأفراد ، لأنّ الألف واللام إذا دخل على الجمع يكون المراد به الحقيقة لا الأفراد ، كما بُيِّنَ في أصول الفقه)[٢].

ب- مصادره :

استقى سعدُ الدين التفتازاني مادّته النحوية من مجموعة كبيرة من المصادر ، سواء أكانت هذه المصادر أعلاماً أم كتباً ، ونجد تلك الأسماء من الكتب والأعلام مبثوثةً في صفحات الحاشية ، فقد أشار إلى النقل من ابن مالك في قوله :(فإنْ قُلْتَ : اللَّفظُ جنسُ الكلمة ، وبالجنس لا يُحْتَرَزُ ، أجاب عنه محمّدٌ الأندلسيُّ بأنّهُ إنّما يُحْتَرَزُ به إذا أخصَّ من الفصل من وجهٍ ، وهنا كذلك)[٣].

وأشار إلى الزّمخشريّ وابن الحاجب في قوله :(اعْلَمْ أنَّ الأسماء قبل التركيب غير مبنيّة أيضاً عند الزمخشريّ ، ومبنيّة عند ابن الحاجب)[٤].

---

(١) حاشية التفتازاني : ١٥٥-١٥٦.

(٢) حاشية التفتازاني : ١٩٢.

(٣) حاشية التفتازاني : ١٤١-١٤٢.

(٤) حاشية التفتازاني : ١٧٢ ، وينظر : الصفحات : ١٤٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٤.

ج-وسائلُهُ التوثيقية "الشواهد" :

يمثّلُ الشَّاهدُ جانباً مهمّاً من النّحو العربيّ ، لأنَّهُ موضع استنباط القواعد ، ومحلّ استخراج الضّوابط والأصول ، إذ كانَ الشّاهدُ حجّةَ النّحويّ في إثبات صحّة القاعدة النّحويّة وتقريرها ، أو تجويز ما كان مخالفاً للقياس ، أو الرّدّ على المخالف وتفنيد رأيه ، وإظهار ضعف مذهبهِ أو عدم جوازه .

ويُعَدُّ الاحتجاج بالشَّاهِد النَّحوي من أقدم صور الدّراسات اللغوية في العربية ، لأنّهُ يساعدُ في إبراز المعاني والدَّلالات المختلفة ، ويُسْهِمُ إسهاماً كبيراً في التأصيل للقواعد التي بنيت عليها العربية .

فالشَّاهدُ النحويُّ هو الخبرُ القاطع المُوَثَّقُ ، يستعمِلُهُ اللُّغويُّ أو النَّحويُّ ، فيكون هذا الشّاهدُ آيةً قرآنيةً ، أو بيتَ شعرٍ ، أو حديثاً نبوياً ، أو قولاً من أقوال العرب الموثوق بصحّة كلامهم ، وهو بذلك : (قولٌ عربيٌّ لقائل موثوقٍ بعربيتهِ ، يُوْرَدُ للاحتجاج والاستدلال به على قولٍ أو رأيٍ أو قاعدة لغوية)[١].

وعند بيان موقف التفتازاني من الشواهد ، نقول : احتوتْ حاشيتُهُ على خمسة عشرَ شاهداً من القرآن الكريم ، ومثالُ ذلك قولُهُ في إيراد شاهد قرآني لبيان صحة مجيء خبر المبتدأ المؤنث مذكراً ، إذ قال :(إذا كانَ خبر المبتدأ مذكّراً يجوزُ هكذا ، كما في قولهِ تعالى "فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي"[٢] ، وإنَّما قالَ : "هذا" ، ولَمْ يَقُلْ : "هذه" مع أنَّهُ إشارةٌ إلى الشَّمسِ ، وهو مؤنَّثٌ)[٣] ، وكذا قولُهُ تعالى "وَفَجَّرْنَا

---

(١) نورة الحربي ، الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال ، شواهد سيبويه أنموذجاً : ١٣.

(٢) الأنعام : ٧٨.

(٣) حاشية التفتازاني : ١٩١.

الْأَرْضَ عُيُونًا"[١] ، الذي أثبت فيه وقوع التمييز مفعولاً في المعنى ، فقال :(قولُهُ تعالى " وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا" ، هذا جوابٌ عن سؤال مقدَّرٍ ، وهو أنْ يقالَ : أنتم قُلْتُمْ : التمييزُ فاعلٌ في المعنى ، فقولُهُ تعالى : " وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا" ، ليس كذلك ، لأنَّهُ مفعولٌ في المعنى ، تقديرُهُ : وفَجَّرْنا عُيُونَ الأرضِ)[٢].

وحَوَتْ حاشيتُهُ شاهداً حديثيّاً واحداً ، وهو قولُهُ "ﷺ" : (مَنْ كانَ هِجرَتُهُ إلى اللهِ ورسولهِ كانَ هِجْرَتُهُ إلى اللهِ ورسولهِ)[٣] ، أوردَهُ المحشّي لبيان التغاير بين الشرط والجزاء تأويلاً[٤].

وضمَّتْ حاشيتُهُ ستّةَ أبياتٍ شعريّة ، أوردها في مسائل نحوية مختلفة ، كقول الشاعر :

مَتَى ما نَلْتَقِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ روانِفُ أَلْيَتَيْكَ ، وتُسْتَطَارا [٥]

الوارد لبيان إرادة التثنية من صيغة الجمع ، قال سعد الدين التفتازاني :(قوله : "رَوَانفُ أَلْيَتَيْكَ " ، الرَّوانِفُ : جمعُ رانِفةٍ ، وهي طرفُ الأليةِ ممَّا يلي الأرضَ عندَ قيامهِ ، روانِفُ تُسْتَطَارا ، وهو استعارة من الطَّيَران ، إمّا ضميرُ التثنية يعودُ إلى الرَّوَانِف ، لأنَّهُ جمعٌ أريد به التَّثْنية ... وإمّا أنْ يعودَ على الأليَتينِ ، وأنّهُ مبدلٌ من نون التَّوكيد الخفيفة)[٦].

---

(١) القمر : ١٢ .

(٢) حاشية التفتازاني : ٢٤٥-٢٤٦.

(٣) صحيح البخاري : ج١ ص٩ .

(٤) ينظر : حاشية التفتازاني : ٢٦٤.

(٥) ديوان عنترة : ٢٣٤ .

(٦) حاشية التفتازاني : ٢٦٨-٢٦٩ .

المطلب الثالث : مذهب المحشّي وآراؤهُ وترجيحاته.

يميلُ سعد الدين التفتازاني إلى البصريين في كثير من آرائه ، وينهج منهجهم ، ويعتمد على أصولهم ، ويأخذُ بأصولهم ، يظهر ذلك في استخدامه مصطلحات البصريين ، حيث ذكر ضمير الفصل ، وضمير الشأن والقصة ، ويقابلهما عند الكوفيين : العماد والمجهول ، كما تردّدت علماء البصرة كالخليل وسيبويه والزجاج وابن جني وعبد الجرجاني وابن الحاجب(١).

وبذلك يمكن القول : إنَّ المنهج العامّ للتفتازانيّ هو موافقة البصريين ، فلا نكادُ نجدُ مسألةً أجمعَ عليها البصريّون ، أو معظمهم وخالفهم التفتازنيّ إلّا في القليل النادر ، ومثال ما وافقهم فيه أنّ كلّ اسم تضمّنَ معنى الحرف فهو مبنيّ ؛ إذ قال : (لأنَّ المعلومَ من كلامِ العرب أنَّ كلَّ اسمٍ يتضمَّنُ معنى الحرف فهو مبنيٌّ)(٢)، ومن ذلك متابعة التفتازاني للبصريين في أنَّ اجتماع علتين يمنع الصرف واجتماع ثلاث علل لا يجعل الاسم مبنيّاً ، واحتجَّ على ذلك بورود "أذربيجان" غير مبنيّة مع اجتماع خمس علل فيها(٣) ، ولم يُجِزْ تقديم خبر "عسى" على اسمها ، إذا أدّى ذلك التقديم إلى الفصل بين أجزاء الصلة والموصول بأجنبيّ ، نحو قوله تعالى "عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا"(٤) ، وهذا ما يراه البصريون(٥) .

---

(١) ينظر : التفتازاني ، ص١٥٧ ، ص١٧١ ، ص١٨٢ ، ص١٨٦ ، ص٢٦٥.

(٢) حاشية التفتازاني :١٥٠ .

(٣) حاشية التفتازاني : ١٨٤.

(٤) الإسراء : ٧٩ .

(٥) حاشية التفتازاني : ٢٧١ .

وأظهرت دراسة التفتازاني النقدية في الحاشية قدرتَهُ النحوية على مناقشة الآراء وتحليلها ، فقد انفرد بنقدات علمية دقيقة ، تَنـمُّ على مقدرة لغوية فذّة ، فقد حقّقَ ، وبيّنَ مباحث كانت غامضة في "الوافية في شرح الكافية".

فقد اعترضَ على تحديد النحويينَ وظيفةَ الإعراب بأنّها تدُلُّ على المعاني المعتورة ، فيتوقَّفُ التفتازاني عند هذه الوظيفة معترضاً بالقول :(لَيسَ لقائلٍ أنْ يقولَ : إنَّ تخصيصَكم بقولـهِ : ليدلَّ على المعاني المعتورة عليه ، لعلّة وضع الإعراب في الأسماء غير جائز ، لأنّ الإعرابَ يكونُ في الفعلِ ، كما يكونُ في الاسمِ ، وكذلك المعاني المعتورة التي هي علّة وضع الإعراب في الاسم موجودة في الفعل ، كما هي موجودةٌ في الاسم ، ألا يُرَى أنّكَ إذا قُلْتَ : لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبُ اللَّبنَ ، بالرَّفع ، كانَ المعنى النَّهيَ في هذه الحالة ، ولو قلتَ بالجزم كانَ المعنى النَّهيَ في كلّ واحدٍ منهما ، وإنْ قلتَ بالنَّصب كان المعنى النَّهيَ عن الجمع فقط ، لأنّا نقولُ : المُرادُ من الإعراب إعرابُ الاسم لا مطلقُ الإعراب ، والذي يدلُّ عليه قولُهُ : وأنواعُهُ : رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ ، ولم يذكرِ الجزمَ ، ولأنّا لا نُسَلِّمُ أنّ الإعرابَ في الفعل يدُلُّ على المعاني المعتورة ، بل لإزالة اللبس الذي حصلَ من اشتراك الواو في المثال المذكور ، لكونهِ مشتركاً بين العطف والجمع والحال ، وهو ضعيفٌ ، لأنّ ما ذكرناهُ في الجواب دليلٌ على أنّ المعاني الحاصلة في الفعل بسبب الغير ، وهو الواو المشتركُ ، والإعرابُ إنّما دخَلَ عليه ، لدفع الالتباس الذي حصلَ بسبب الواو المشترك ، وذلك لا يدلُّ على عدم المعاني المعتورة في الفعل ، وهو المطلوبُ في الجواب)[1].

فقد أورد التفتازاني اعتراضاً على العلّة المذكورة لورود الإعراب في الأسماء مع أنّ الأفعال معربة أيضاً ، وتشملُها تلك العلّة ، ويعالج ذلك بطريقتينِ : أنَّ الكلام في الأسماء خاصّةً ، أو أنّ الكلامَ شاملٌ لكلّ من الأسماء والأفعال ، لكنَّ المعاني

(١) حاشية التفتازاني : ١٧٥-١٧٨ .

المعتورة لا تكونُ في الأفعال ، ويرى أنَّ الجوابَ الثّاني ضعيف ، وكأنَّ التفتازاني بنى رأيَهُ على قول الكوفيين الذين أوضحوا مذهبَهم بأنَّ (أصل الإعراب للأسماء ، وأصلُ البناء للحروف ، فكلُّ شيء زالَ عن الإعراب من الأسماء والأفعال ، فعلَّــةُ إزالتـهِ عن أصلهِ ... أنّ الأفعال أيضاً في الأصل مستحقّةٌ للإعراب كالأسماء ، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة بالمدّة ، فكانَ قولُنا : يقومُ زيدٌ يحتملُ معنى "قائم" وتأويل "سوفَ يقومُ" على الاستقبال ، فأشبهت الأفعالُ المستقبلةُ الأسماءَ لاختلاف معانيها التي يلزَمُها التصريفُ من أجلها ... فكانَ مستحقّاً للإعراب من هذه الجهةِ كما تستحقُّهُ الأسماءُ)[١].

-واختلفَ العلماءُ في إعراب جمع المذكر السالم عند إضافته إلى ضمير متكلّم ، نحو : رأيْتُ مُسْلِمِيَّ ، فرأى أكثرُ العلماءِ أنَّهُ يكونُ مبنيّاً في هذه الأحوال ، قال أبو البقاء العكبريّ "ت٦١٦هـ" :(والمضافُ إلى ياءِ المتكلّمِ مبنيٌّ عند الجمهور لثلاثة أوجهٍ ، أحدُها أنَّ الاسمَ المعربَ صار تابعاً للياء ، إذ لا يكونُ ما قبلها إلّا مكسوراً ، وإذا صارَ تابعاً في الحركةِ صارَ تابعاً للمضمر في البناء ، والثّاني : أنَّهُ خرج عن نظائرهِ من المضافات ، إذ ليسَ فيها ما يتبع غيره ، والثالث : أنّ الإعرابَ اختلاف آخر الكلمة ، وهذا ممتنعٌ ها هنا لفظاً وتقديراً ، فكانَ مبنيّاً بخلاف المقصور، فإنَّ المانعَ من ظهور الحركةِ الألفُ ، فلو خرَجَ المقصورُ على أصلهِ لأمكنَتْ فيه الحركةُ ، وحرفُ الإعرابِ في "صاحِبِيّ" ، وما أشبَهَهُ قابلٌ للحركاتِ بنفسهِ ، وإنّما امتُنِعَ لغيرهِ ، فافترَقا)[٢].

وذهبَ الرضيُّ "ت٦٨٦هـ" إلى أنَّ جمع المذكر السالم في هذه الأحوال معرب ، وليس مبنيّاً كما يرى بعضُ النحويينَ ، حين قال:(كُلُّ جمعِ مذكّر سالم مضاف إلى

---

(١) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو :٧٧ .

(٢) أبو البقاء العكبري ، للباب في علل البناء والإعراب : ٩٥/٢.

ياء المتكلّم ، فإنّ رفعَهُ وحدَهُ مقدَّرٌ فيه ، وذلك نحو: جاءَني مُسْلِمِيَّ ، والأصلُ : مُسْلِمُوْي ، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين ، وأولاهما ساكنة مستعدّة للإدغام ، فَقُلِبَ أثقلُهما إلى أخفّهما ، أعني الواوَ إلى الياء ، إذ المرادُ بالإدغامِ التَّخفيفُ ، وكذا يُعْمَلُ لو كانت الثانية واواً ، نحو: سَيِّد ، ومَيِّت ، وإنْ كان القياسُ في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني ... وأمَّا في حالة الجرّ والنَّصبِ فالياءُ باقيةٌ إلّا أنَّها أُدْغِمَتْ ، والمُدْغَمُ ثابتٌ ، ولَعَلَّهُ إنّما لم يُعَدَّ نحو: جاءني صالحا القومِ ، وصالحو القومِ ، ورأيتُ صالِحي القومِ ، ومرَرْتُ بصالحي القومِ من المقدّر حرفُهُ ، لظهور عروض الحذف ، لأنّ الكلمتينِ مستثقلتانِ ، بخلاف نحو: مُسْلِمِيَّ ، فإنّ المضافَ إليه لكونهِ ضميراً متّصلاً كجزء المضاف)[1].

وقال الشيخ خالد الأزهري "ت٩٠٥هـ" :(تُقَدَّرُ الواو رفعاً في جمع المذكر السَّالم ، إذا أُضِيفَ إلى ياء المتكلّم ، نحو: جاءَ مُسْلِميَّ)[2].

وعرضَ التفتازنيّ هذا الخلاف ، مرجّحاً مذهب القائلين بإعراب هذا الاسم المضاف إلى ياء المتكلّم ، فقال :(وأمَّا النَّصبُ والجَرُّ فعلى حالِهما ، تقولُ : رأيْتُ مُسْلِميَّ ، ومَرَرْتُ بمُسْلِميَّ ، بالياء على حالِهما فيهما ، فيكونُ الإعرابُ تقديرياً في حالة الرفع ، ولفظيّاً في حالة النصب والجر، هذا عند بعضهم ، وأمّا عندَ الأكثرينَ فيكون مبنيّاً في الأحوال الثلاث ، لإضافتهِ إلى المبنيّ ، وهو ياءُ المتكلّم ، ولقائلٍ أنْ يقولَ : لا نُسَلِّمُ أنَّ إعرابَهُ تقديريٌّ ، وإنّما يكونُ كذلكَ أنْ لو أمكنَ تقديرٌ في الحروف ، وجوابُهُ عنه : أنّ المُرادَ من كون إعرابهِ أنْ يكونَ تَقْديريّاً أنّ حقَّ إعرابهِ أنْ يكونَ

(١) الرضي الاستراباذي "ت٦٨٦هـ" ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٨٧/١.

(٢) خالد الأزهري "ت٩٠٥هـ" ، شرح التصريح على التوضيح : ٩١/١..

بالواو حالةَ الرّفع ، ولمّا لم يكنْ بالواو ، وكانَ بالياء ، كانَ الواوُ مقدَّراً ، بمعنى أنّ الياءَ واقعةٌ موقعَ الواو)[١].

-وعرضَ الشَّيخُ النفتازانيُّ للخلاف في مدلول الفعل المضارع أهو مشتركٌ بين على الحال والاستقبال أم أنَّهُ يدلُّ على الحال في الحقيقة والاستقبال في المجاز أو العكس ، ورجّح أنْ يكونَ المضارع مشتركاً بين الحال والاستقبال ، فقال : (اعلَمْ أنَّ العلماءَ اختلفوا في المضارع ، فقالَ بعضُهم : إنَّهُ حقيقةٌ في الحال ، ومجازٌ في الاستقبال ، وقال بعضُهم : إنّهُ حقيقةٌ في الاستقبال ، ومجاز في الحال ، وقال الآخرون : إنّهُ مشترك بينهما ، هذا أصحُّ من الأوَّلَيْنِ ، لأنَّنا نجدُ في كثير من المواضع في القرآن العظيم مشتركاً بينَ الحال والاستقبال ، من سباق الكلام وسياقه)[٢].

فأنتَ ترى أنَّ التفتازانيَّ قد ذكر ثلاثةَ أقوالٍ للنحويينَ ، فمنهم مَنْ يرى أنَّ المضارع يفيد الحال في الحقيقة ، والاستقبال في المجاز ، وهذا ما أشار إليه الرّضيّ ، ومالَ إليه في قوله :(قولُهُ "لوُقُوعهِ مشتركاً" ، أي : هو حقيقةٌ في الحالِ والاستقبال ، وقالَ بعضُهم : هو حقيقةٌ في الحال ، مجازٌ في الاستقبال ، وهو أقوى ، لأنَّهُ إذا خلا من القرائن ، لم يُحْمَلْ إلّا على الحالَ ، ولا يُصْرَفُ إلى الاستقبال إلّا لقرينة ، وهذا شأنُ الحقيقةِ والمجاز وأيضاً من المناسب أنْ يكونَ للحال صيغةٌ خاصّةٌ ، كما لأخويهِ)[٣] ، ويبدو أنّ رأي الجمهور الذي رجحه التفتازاني أولى ، لأنّ قولهم المضارع صالح للحال والاستقبال حقيقةً ، فيكون مشتركاً بينهما ، لكنَّهُ يتخصَّصُ لأحدهما دون الآخر بقرينة ، قال الإمام يحيى بن حمزة العلويّ "ت٧٤٩هـ :(اعلَمْ أنَّ

---

(١) حاشية سعد الدين التفتازاني : ١٨٢-١٨٣.

(٢) حاشية التفتازاني : ١٥٥-١٥٦.

(٣) شرح الرضي على الكافية : ١١/٤.

الظّاهرَ من كلامِ الشَّيخ هـا هنا فـي تقري المشابهة بين الاسم والفعل هو أنّ الفعل المضارع مشتركٌ بين الحال والاستقبال ، لكنَّهُ يتخصَّصُ لأحدِهما دون الآخر بالسّين أو سوف ، وهذا جيّدٌ لا غبارَ عليه ، لأنّ الزمانينِ مفهومانِ عند الإطلاق على جهة الاستواء ، فلهذا قضينا بكونهِ مشتركاً بينهما ، كما في الألفاظ المشتركة)[1].

(١) يحيى بن حمزة العلوي "ت٧٤٩هـ" ، الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية : ٣/٢٦٦.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة العلمية في حاشية سعد الدين التفتازاني على "الوافية" في شرح "الكافية" لركن الدين الأستراباذي، يتبين لنا أن هذه الحاشية ليست مجرد تعليقات جانبية أو إضافات توضيحية، بل هي جهد علمي رصين يُجسد عقلًا نحويًا ومنطقيًا دقيقًا، ورؤية نقدية تجمع بين التحليل العميق والتقويم الدقيق لما ورد في المتن والشرح.

لقد بدأنا هذا البحث باستعراض السيرة العلمية للتفتازاني، فتوقفنا عند ملامح شخصيته العلمية، وتكوينه الفكري المتنوع، الذي جعله قادرًا على الخوض في علوم متعددة، من منطق وكلام ونحو وبلاغة. ثم انتقلنا إلى منهجه في عرض المادة النحوية داخل الحاشية، فلاحظنا ميله إلى التدقيق اللغوي والمنطقي، مع حرصه على التدرج في العرض، واستحضار الأصول النحوية الكبرى، دون الإغراق في التفريعات التي تشتّت ذهن المتلقي.

كما وقفنا عند استشهاداته بالشواهد النحوية، التي تميزت بالدقة والانتقاء، إذ لم يكن يورد الشاهد لمجرد الاستئناس، بل كان يوظفه في سياق الحجة، مبيّنًا وجه الدلالة، وموازنًا بين القراءات والآراء المختلفة، الأمر الذي يدل على عمق اطلاعه، واطّراده في النظر.

أما من حيث آراؤه وتعليقاته النحوية، فقد تميزت بالتحليل والمناقشة، لا سيما عند اعتراضه على بعض ما أورده ركن الدين الإستراباذي أو من سبقه من النحاة. وقد أظهر التفتازاني في ذلك استقلالية علمية، وجرأة في الطرح، دون أن يغفل أدب الحوار العلمي، وهو ما يدل على نضج في التفكير، ووعي تام بأصول الخلاف النحوي وآدابه.

ويمكن القول في الختام إن حاشية التفتازاني على الوافية تمثل حلقة مهمة في تطور الفكر النحوي، لا من حيث المحتوى فحسب، بل أيضًا من حيث المنهج النقدي والتحليلي الذي اتبعه. فهي تُعدّ نموذجًا لتراثنا النحوي القائم على التحقيق والتدقيق والموازنة بين الأقوال، كما تمثل مرآة صافية لعقلية نحوية عالمة، عرفت كيف تتفاعل مع النص النحوي وتعيد إنتاجه برؤية خاصة.

ولعل إعادة دراسة هذه الحواشي اليوم – بوعي علمي ومنهجي – تفتح أمام الباحثين آفاقًا جديدة لفهم أعمق للدرس النحوي، وتتيح استثمار هذا التراث الغني في خدمة قضايا اللغة والبيان في واقعنا المعاصر

المصادر والمراجع

-الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ، يحيى بن حمزة العلوي "ت٧٤٩هـ" ، تحقيق د.شريف عبد الكريم النجار ، ود .علي محمد الشهري ، دار السلام للطباعة والتوزيع والنشر، مصر، ٢٠٢٣م.

-الأعلام ، خير الدين الزركلي "ت١٣٩٦هـ" ، دار العلم للملايين ، ط١٥ ، ٢٠٠٢م.

-إنباء الغمر بأبناء العمر ، ابن حجر العسقلاني "ت٨٥٢هـ" ، تحقيق د. حسن حبشي ، لجنة إحياء التراث ، مصر ، ١٩٦٩م.

-الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي "ت٣٣٧هـ" ، تحقيق د.مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٧٩م.

-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، الشوكاني اليمني "١٢٥٠هـ" ، دار المعرفة ، بيروت.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي "ت٩١١هـ" ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، لبنان ، صيدا.

-الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، ابن حجر العسقلاني "ت٨٥٢هـ" ، تحقيق محمد عبد المعيد ضان ، مجلس دائرة المعارف الإسلامية ، حيدر آباد ، الهند، ١٩٧٢م.

-ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق محمد سعيد مولوي ، القاهرة ، ١٩٦٤.

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي "ت١٠٨٩هـ" ، تحقيق محمود الإرناؤوطي ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ١٩٨٦م.

- الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال ، شواهد سيبويه أنموذجاً ، نورة الحربي ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك عبد العزيز ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جدة ، ١٤٣٢هـ.

-شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري "ت٩٠٥هـ" ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٦م.

-شرح حدود النحو للأبذي "ت٨٦٠هـ" ، شرحها ابن قاسم المالكي "ت٩٢٠هـ" تحقيق د. خالد فهمي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٨م.

-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، الرضي الاستراباذي "ت٦٨٦هـ" ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.

-صحيح البخاري ، أبو عبدالله البخاري "ت٢٥٦هـ" ، دار صادر ، بيروت ، ٢٠٠٤م.

-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة "ت١٠٦٧ هـ" مكتبة المثنى ، بغداد ، ١٩٤١م.

-اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري "ت٦١٦هـ" ، تحقيق د. عبد الإله نبهان وزميله ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥م.

-معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

-معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م.

-هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، البغدادي " ت ١٣٩٩هـ" ، أسطنبول ، ١٩٥١م .

-الوافية في شرح الكافية ، ركن الدين الأستراباذي "ت٧١٥هـ" ، تحقيق عبد الحفيظ شلبي ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٩٨٣م.